ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Alaa Kadhim Masood

University: Wasit College of Arts

Email: akmasuood@uowasit.edu.iq

Keywords:

Justice, State, Anarchy , Utility, Robert Nozick

Article info

Article history:

Received 17.Febr.2025

Accepted 6.Apr.2025

Published 10.May.2025

The State: Individual Freedom and the Complexities of Justice A Reading of Robert Nozick's Political Philosophy

A B S T R A C T

The global community, particularly individuals, is experiencing injustice, oppression, and poverty. Political philosophers advocate defending and protecting individual rights. Therefore, the existence of the state is the primary reason for achieving justice despite the conflict and competition among individuals, which has created class disparities and a large gap between the rich and the poor. One of the most important issues in this confrontation is how to strike a balance between equality and freedom; how to preserve individual rights that are being violated by tax evasion and fees imposed by the state. Therefore, American political philosophy has worked to address the rights and freedoms of individuals in light of the implementation of the concept of justice. Although John Rawls is the most prominent philosopher through his writings on justice, we find Robert Nozick matching him and differing with him in the lack of sympathy based on the application of justice, as in his book (Anarchy, State, Utopia), as he worked to apply equality among individuals not only in the distribution of wealth, but equality even in the fortunes and equal opportunities for individuals without disparity between them on the basis of class balances or political differences, as everyone shares the same rights as well as the sharing of duties.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss1.4277

الدولة بين حرية الفرد واشكاليات العدالة
قراءة في الفلسفة السياسية عند روبرت نوزيك

أ.م.د. علاء كاظم مسعود
جامعة واسط– كلية الآداب– قسم الفلسفة

الملخص

إن ما يمر به المجتمع العالمي، لاسيما الافراد على وجه التحديد من ظلم واضطهاد وفقر. يدعوا الفلاسفة السياسيون الدفاع عن حقوق الافراد وحمايتها، لذلك كان وجود الدولة هو السبب الرئيس في تحقيق العدالة على الرغم من الصراع والتنافس الموجود بين الافراد مما ولد تفاوتا طبقياً وفجوة كبيرة بين الاغنياء والفقراء، ومن أهم ما في هذه المواجهة هو كيفية التوازن بين المساواة والحرية، كيف نحافظ على حقوق الافراد التي تهتك بسبب التحاسب الضريبي والرسوم التي تفرضها الدولة على الافراد. لذلك عملت الفلسفة السياسية الامريكية على معالجة حقوق الافراد وحرياتهم في ظل تنفيذ مفهوم العدالة، وان كان جون رولز الفيلسوف الابرز من خلال كتاباته في العدالة الا اننا نجد روبرت نوزيك يضاهيه ويختلف معه في عدم التعاطف على اساس تطبيق العدالة كما هو كتابه (الفوضى، الدولة، اليوتوبيا)، إذ عمل على تطبيق المساواة بين الافراد ليس في توزيع الثروات فحسب، بل المساواة حتى في الحظوظ والفرص المتكافئة للأفراد من دون التفاوت بينهم على أساس التوازنات الطبقية أو الاختلافات السياسية، فالكل مشترك بنفس الحقوق كما هو الاشتراك في الواجبات.

الكلمات المفتاحية: العدالة ، الدولة ، الفوضى ، المنفعة ، روبرت نوزيك.

المقدمة

ان وجود الدولة وبناءها يكمن في تحقيق وظائفها، أو الغاية المناطة بها، من نشؤها في تحقيق الحريات والعدالة لجميع الافراد، لذلك نجد روبرت نوزيك الفيلسوف الامريكي متأرجحا بين ما جاء به الفلاسفة، بالضد من النفعيون من جهة وبين الليبراليين أو الليبراتيين من جهة اخرى، تتعدد الاشكالات في وجود الدولة بداء من افلاطون وقبله سقراط في تحقيق الامن الاقتصادي. أو سد حاجة الانسان من المأكل والمشرب وصولا الى ارسطو الذي جعل في تحقيقها الوصول الى الخير الاسمى، على أن ذلك البناء اختلف مع الفلاسفة السياسيين في تأسيس الدولة من خلال العقد الاجتماعي، الذي يتنازل الانسان بجزء من حقوقه، أو جميعها للهيئة الحاكمة لحمايته، وتوفير احتياجاته، لكن حمايته من (من)، اذا ما تمادت الدولة هي ذاتها على حقوق الفرد، وتتعقد الاشكاليات بتعقد ذلك العقد، فهل الانسان اصبح بموجبه ليس مالكا لحقوقه فحسب بل فاقداً لذاته ؟

نجد نوزيك قد انهمك كثيرا في تصنيف الدولة، بين تحقيق وجودها بالانتقال من حالة الطبيعة، أو غياب الدولة التي تدخل عنده في مجال الفوضى، وبين تحقيق العدالة بين الافراد، وتوزيع الثروات على اساس حقيقي، تبدأ من حيازة الارض وتحديد ماهية المالك في الجدل حول الملكية الخاصة والعامة. ومن ثمة تحقيق دولة الرفاه من خلال توزيع الحظوظ وفتح المجال امام الافراد لتحقيق وجودهم واهدافهم بشكل متساوي، مما نجدها مهمة ليست بالبسيطة، اذا ما اراد الفرد ان يشارك بهذا اللاتساوي بين الفقراء والاغنياء، أو طبقات المجتمع المختلفة، كيف اذا ما ساهم هذا الفقير في غنى الاغنياء وافقار ذاته، فلا توجد وسيلة واحدة تجبر الفرد ان يدفع دولاراً واحداً لمشاهدة كرة القدم، ليحصل اللاعب المحترف على مليون

دولار مثلاً، اذا كان عدد المتفرجين اكثر من ذلك الرقم، وكذلك مع مشاهدة فلم او مسرحية، قد نتوقف قليلا في هذا التوازن، اذا ما اخذت الدولة حقا من الحقوق على حساب الفرد، لتحقيق غاية اكبر او مصلحة للجميع .

وعلى ضوء ذلك نحدد الغاية من البحث.

أهمية الدراسة: وهو حل اشكالية الدولة في تحقيق الرفاهية للأفراد من جانب، والعدالة من جانب اخر بالمقارنة مع من سبق نوزيك، من أمثال جون رولز واخرين حسب الترابط المعرفي لهذه النظرية.

ما يكوّن **اشكالية الدراسة:** هو كيف التوزان، أو المساواة بين الافراد ليس في توزيع الثروات فحسب، بل في اعادة هذا التوزيع من جديد، من خلال مبدأ فرض الضرائب على الاغنياء لكفالة الفقراء، الذي رفضه نوزيك وان كان هذا الرفض، جوبه بنقد حاد من قبل دعاة الانسانية فيما يدخل في الانانية المتطرفة، الا انه بقى مصراً على رفض اي صورة من صور حقوق الافراد اذا ما كان من اختيار الافراد انفسهم في طبيعة هذا الانفاق، وتحقيق ثروات هائلة، كما سنلاحظه في ثنايا هذه الدراسة للمحترفين و أصحاب المهارات العالية التي لا يمكن المساواة فيها حتى وان كان توزيع الحظوظ والفرص بصورة عادلة.

اما **الدراسات السابقة:** قد تكون عديدة، على مستوى الابحاث، لكنها اختصت بالفكر السياسي من دون التأصيل لهذا الفكر فلسفياً، لذلك جاءت هذه الدراسة، لتعزيز التجذير الفلسفي ومن ثم التوسعة في الشأن السياسي مترابطا مع الجانب الاخلاقي.

منهج الدراسة: وهو المنهج التحليلي والمنهج المقارن.

لذلك يمكن تقسيم الفكر السياسي عند روبرت نوزيك حسب كتابه (اللاسلطوية، الدولة، اليوتيوبيا) من موضوعات رئيسة عدة لا يمكن تخطيها وهي كالاتي:-

١- الحقوق السياسية والاخلاقية .
٢- دولة الحد الادنى.
٣- الملكية والتخويل التاريخي في فلسفة الحيازة، وما جاء به من نظرية الاستحقاق
٤- في اليوتوبيا يذهب نوزيك في انا تشكل اطاراً تكميلياً في تبرير دولة الحد الادنى.

وعلى هذا الأساس يكون تقسيم مباحث البحث، وان اختلفت حسب الرؤية التاريخية السياسية العامة التي تبدا من حالة الطبيعة اولا او الفوضى كما يعبر عنها نوزيك (اللادولة) – وصولاً الى الدولة. وأن كان يرى بان الدولة في الحد الادنى هو النموذج التطبيقي للفكر السياسي، فالتأسيس للفكر السياسي الحديث يبدا في وصف حالة الطبيعة، ومن ثمة الانتقال الى الحكومة والدولة بوصفها نتيجة لذلك التنظير.

اولاً: حالة الفوضى أو اللادولة.

تقترب حالة الفوضى مع حالة الطبيعة او غياب الدولة، على ان الاخير ليس من الضرورة في عدم وجود قانون بل مع وجوده مثل ما نلاحظ ضعف، او غياب لدور الدولة في خضوعها لدولة اخرى، ونظام اخر، او سياسة اخرى مثل ما هو هيمنة سياسة الاقتصاد على العديد من الدول، اذ عمل العديد من الفلاسفة على نقد الليبرالية الجديدة وما جاءت به سياسات هدفها تغييب الدولة او الغاء السيادة، نستنتج اشتراك حالة الطبيعة الاولى او العقد الاصلي لنشوء الدولة عند

رولز وهي افاق مشتركة مع جاء به نوزيك في حالة الدولة الادنى في مرحلة من مراحل وجود الدولة التي نسبق دولة الرفاة العام كما سيأتي في سياق البحث عن هذا النوع من انواع الدولة .

حالة الفوضى أو غياب الدولة هل يتنافى مع العمل السياسي، أو اذا حضر احدهما غاب الاخر ام انهما يمران في مرحلة تراتبية كما مر في حالة التأسيس للعقد الاجتماعي عند الفلاسفة المحدثين من توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وان كان نوزيك متأثرا بهم كما هو في نظريته التملك المشروع الذي يأخذ من جون لوك حول الملكية، وكذلك نشوء الدولة من حالة الطبيعة ومن ثم العقد الاجتماعي وصولا الى المجتمع المدني. الا انه يختلف عنهما وان كان يقسم وجود الدولة من حالة الفوضى الى دولة بالحد الادنى وظيفتها توزيع الحقوق وحمايتها وصولا الى دولة الرفاه العام.

الا انه وجه الاختلاف في ان قامت حالة الفوضى حتى الغت وجود السياسة تماما. "فالنظرية الفوضوية... تضرب موضوع الفلسفة السياسية بكامله في الصميم... فأولئك الذين ينظرون الى الفوضوية على أنها ليست عقيدة غير جذابة، يعتقدون ان من الممكن أن تنتهي الفلسفة السياسية هنا تماماً... بينما يرى آخرون أنها تبدا من حالة الطبيعة" (نوزيك، ٢٠١٩، ص١٩). لذلك حالة الفوضى هي غياب السياسة والدولة معاً. ولعل هنالك قضايا يفضل فيها نوزيك غياب الدولة بسب انتهاكها حقوق الافراد كما سنلاحظ في فلسفة العدالة والتوزيع العادل.

١- الفوضوية ضد السلطة

تتعارض الفوضوية او اللاسلطة مع وجود الدولة، ولكن كيف يمكن ادارة شؤون الافراد من دون دولة، لعل البحث هنا عن وجود شكل خاص من اشكال الدولة، كما في دولة الرفاه العام، فما هو اذن معنى الفوضى هل هو غياب القانون وهذا يتضح من خلال معنى الفوضوية.

٢- معنى الفوضوية:

إن كلمة anarchy مشتقة من الكلمة اليونانية anarkhia التي تعني ضد السلطة أو دون حاكم، وقد استخدمت بمعنى ازدرائي حتى عام ١٨٤٠م، عندما استعملها بيير جوزيف برودون لوصف أيدلوجيته السياسية والاجتماعية. ادعى برودون أن التنظيم من دون سلطة أمر وارد، بل هو أمر مرغوب. ومع تطور الافكار السياسية، يمكن النظر الى اللاسلطوية باعتبارها التصور النهائي لكل من الليبرالية والاشتراكية، ويمكن أن ننسب الفروع المختلفة للفكر اللاسلطوي الى أي من هاتين الايدلوجيتين. (وارد، ٢٠١٤، ص٩).

ما يهمنا هو كيف عمل نوزيك في جعل النظرية الليبرتارية واللاسلطوية مقبولة في الدوائر الاكاديمية ؟

لم يكن روبرت نوزيك الفيلسوف الوحيد الذي كتب في هذه الفكرة، بل معه فلاسفة أخرون ولاسيما بعد فترة السبعينات من القرن العشرين– تبنت سلسلة من الكتب، ألفها أكاديميون أكثر منهم نشطاء، أسلوبا مختلفاً لليبرتارية الامريكية فهناك كتاب روبرت بول وولف(دفاعاً عن اللاسلطوية)، وكتاب ديفيد فريدمان(آلية الحرية)، وكتاب موراي روثبارد (من أجل حرية جديدة). وكتاب روبرت نوزيك(اللاسطويون والدولة واليوتوبيا). وهناك ترجمة اخرة عن اللاسلطوية اي الفوضوية قدمت هذه الكتيبة من المؤلفين(البنية الفوقية الايدلوجية) للميل نحو تيار اليمين في السياسات الفيدرالية والمحلية في الولايات المتحدة الامريكية وفي السياسات البريطانية بهدف تغيير حدود الدولة وعدم الانصياع ذاتيا لاتخاذ القرار مركزياً وقد ذهبوا الى (اللاسلطوية الفلسفية تبدو العقيدة الوحيدة المعقولة بالنسبة للإنسان المتنور) (وارد، ٢٠١٤، ص ٧١).

فإن المبدأ الأساسي للاسلطوية ليس الحرية، وإنما الاستقلالية، أي قدرة المرء على بدء مهمة ما وبطريقته. نقطة الضعف في "لاسلطويتي" هي أن رغبة الحرية تمثل حافزاً قوياً للتغير السياسي، في حيت أن الاستقلالية ليست كذلك، وهذا ما ينطبق على مقاومة الافراد في حماية أنفسهم بصورة اكثر صلابة واقل عنفاً.

انطلاقاً من الاهمية الكبرى للخيار بين الدولة والفوضى، فإن بالإمكان استخدام معيار أخر يدخل ضمن(الحد الادنى)، على أن هذا المقدار من شكل الدولة يمكن وصفه بحالة الطبيعة أو اللادولة عند هوبز وبعده فلاسفة العقد الاجتماعي.

ثانياً: دولة الحد الادنى.

تنطلق الحاجة الى وجود دولة مهما كان نوعها، وعلى الرغم من الوظائف المختلفة التي يمكن ان تؤديها الى التساؤل الاساس الذي قامت من اجله هذه الدراسة الا وهي: هل من الممكن قيام دولة من دون انتهاك فيها حقوق الافراد والحريات؟

الاجابة تنطلق من تصور نوزيك لشكل هذه الدولة التي يشبهها بمشروع استثماري، إذ ليس فيها حاكمون، ولا جسم تشريعي، ولا انتخابات سياسية، ولا أحزاب متنافسة أو مواطنين متنافسين، وليس فيها نطاق جغرافي للدولة، وكل ما فيها: تنفيذيون، ومجلس المدراء، ومالكو أسهم، وزبائن، وأصول تابعة للمشروع الاستثماري (Mack،2018،P27) فما تقدمه هذه الدولة، أو هذا التنظيم ما هو الا خدمات مقدمة للأفراد (الزبائن) مقابل قيمة مالية، اجر جراء تلك الخدمات وهنا اخرج نوزيك الضرائب والرسوم التي يمكن ان يدفعها الفرد كراهية، في ان يقدمها طوعاً ليس الا.

هنا الدولة لا تنفك عن حماية الحقوق، العمل على توزيعها والحفاظ عليها أو حمايتها والتي تتحدد وظائفها، "بالحماية ضد العنف، السرقة، الاحتيال، وكذلك تنفيذ العقود وهلم جراً، دولة لها مسوغاتها، بحيث أن أي دولة تنتهك حقوق الاشخاص، وغير ملزمة بأن تقوم بأشياء معينة، لا يكون لها ما يسوغها، في حين أن الدولة الصغرى تكون مؤثرة بقدر ما هي صحيحة. ثمة دلالتان تستحقان النظر هنا، هما أن الدولة لا يمكن أن تستخدم جهازها القسري بهدف جعل المواطنين يساعدون آخرين، ولا أن تمنع الناس من القيام لأنشطة تصب في مصلحتهم أو تهدف لحمايتهم" (نوزيك، ٢٠١٩، ص٩) على هذه القاعدتين يمكن تحديد وظائف الدولة في التوازن في بناء فلسفة الحقوق وعدم التعدي عليها باي طريقة كانت.

لذلك يعتقد نوزيك قيام هذه الدولة بهذا الحد فقط بإمكانه ان يحفظ الحقوق من جهة، وان لا تتخطى هذه الدولة دورها او وظيفتها، وعدم وجود دولة شمولية التي تحدد افعال الافراد وقد يصل بها الحال الى القضاء على عدد كبير منهم لحفظ سلطتها على حساب المصلحة العامة ومما ينعكس على المجتمع.

ثالثاً:- نظرية العدالة.

تأثر نوزيك في فلسفة رولز في نظرية العدالة، كما هو في كتابه المهم العدالة كإنصاف وكذلك كتابه في العدالة، وان اختلف معه في التعدي على الحقوق. الذي كان اكثر حدة منه، في عمل التكافل الاجتماعي، وقبل ان ندخل فلسفة نوزيك في العدالة والحقوق، لابد ان نتطرق الى أهم المحاور الذي يتسند لها رولز في فلسفته، وعلى ضوء ذلك نذكر أهم الآراء حول نظرية العدالة وهي كالاتي:- (دورتيي، ٢٠٠٩، ص٢٠٢).

١- يؤكد رولز أنه لا يوجد مبدأ وحيد للعدالة ولكن اوجد مبادئ متعددة، اذ اهم هذه المبادئ (مبدا المساواة و الفرق أو الاختلاف) يكون كلٌ منها قابلا للتحقيق ضمن دائرة نوعية من الحياة الاجتماعية، تنتمي الثروات بالنسبة له إلى ثلاث دوائر هي السوق والاستحقاق والحاجة، ومن ثمة يختلف مقياس العدالة بحسب الدائرة.

٢- الجماعتين يوكدون حقيقة بانه من المستحيل التوزيع العادل في مجتمع ما دونما اعتبار لثقافة هذا المجتمع ونمط عيشته.

٣- اما الطريق الثالث وهو محل البحث عند تيار المفكرين التحرريين ومن ضمنهم نوزيك الذين يعتقدون باسم الحرية أن اي تدخل من الدولة في حياة الأفراد مرفوض وغير مقبول حتى وأن كان ذلك من أجل إقامة عدالة اجتماعية .

يتكون موضوع العدالة من ثلاث موضوعات رئيسة تناولها نوزيك في نظرية العدالة بالاستناد الى فلسفة رولز وعلى اساسها نبني فلسفة الحقوق، وأول هذه المحاور هو الكسب الاصلي للممتلكات، أو الاستلاء على أشياء غير ممتلكة ويمكن تقسيمها كالآتي (نوزيك،٢٠١٩ ص١٩٧):

١- الشخص الذي يكسب ممتلكات طبقاً لمبدأ العدالة في الكسب، مخول بذلك التملك.

٢- الشخص الذي يكسب ملكية ما طبقاً لمبدأ العدالة في النقل من شخص آخر مخول بتلك الملكية، يكون مخولاً بامتلاكها.

٣- لا أحد يكون مخولاً بملكية إلا بحسب تطبيقات السابقة(١-٢).

فالتوزيع عادل إن ينشأ عن توزيع عادل آخر تم بوسائل شرعية. التي من خلالها يتم التحرك الى توزيع آخر يحددها مبدأ العدالة في النقل، أما التحركات المشروعة الأولى فنجدها مبدأ العدالة في الكسب، فكل ما ينشأ عن موقف عادل وعلى مراحل عادلة فهو عادل (نوزيك، ٢٠١٩، ص١٩٨). يسعى نوزيك للحفاظ على وسائل النقل والكسب في تحقيق العدالة، لذلك يرفض ان يسرقوا الناس من آخرين، أو يحتالون عليهم أو يسترقونهم، ليقبضوا على إنتاجهم ويمنعوهم من العيش كما يختارون، أو أنهم يلغون بالقوة آخرين من إمكانية التنافس على صفقات (نوزيك، ٢٠١٩، ص١٩٩). فالمسالة الاساسية لا تتعلق بما يمتلكه الاخرون، او بما إذا كان بعضهم يمتلك أكثر ممّا يمتلكه بعضهم الاخر، بل بما إذا كان الناس قد اكتسبوا ممتلكاتهم بوسائل عادلة أو ظالمة (بريئَن،٢٠١٩، ص٦٠) لذلك يركز نوزيك على أهمية العدالة بدءاً من الحصول على الممتلكات وصولا الى نقلها للأخرين بصورة شرعية. على أن نفصل بهذه المحاور مع نظرية الاستحقاق وألية الحيازة ونقل الملكية، لأهمية بيان الاختلاف مع رولز.

ان جدل الصراع بين رولز ونوزيك في العدالة يكمن في توزيع الموارد الاقتصادية أو الثورات، فأن ما يضعه رولز في **الية التوزيع** ينطلق من مبدأين وهما مبدا المساواة ومبدا الفرق أو الاختلاف؛ لكل شخص الحق ذاته والذي لا يمكن الغاؤه، في ترسيمة من الحريات الاساسية المتساوية الكافية، وهذه الترسيمة منسقة مع نظام الحريات للجميع ذاته.

يجب أن تحقق ظواهر اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية شرطين: فالأول يفيد أن اللامساواة يجب أن تتعلق بالوظائف والمراكز التي تكون مفتوحة للجميع في شروط مساواة منصفة بالفرص. وثانيهما:- يقتضي أن تكون ظواهر اللامساواة محققة أكبر مصلحة لأعضاء المجتمع الذي هم الاقل مركزا" (رولز، ٢٠٠٩، ص١٤٨).

ويمكن تفصيل كل مبدا على حدى وهما كالآتي:

١- مبدأ المساواة: يمكن في ظل بعض الظروف أن يكون متوافقاً مع درجة معينة من المساواة التي تفسد احتمالات وجود أسس اجتماعية لاحترام الذات بالنسبة الى الجميع، ويفيد هذا المبدأ في تحويل أكثر الناس فقرا وحاجة الى اثرياء على قدر الامكان، وبالتالي لا يحدد حدود المساواة المسموح بها، فأن عدم المساواة المادية عندما تتجاوز حداً معيناً، سوف تؤدي الى إفساد المنزلة المتساوية للمواطنين، ويعد ذلك بطبيعة الحال إحدى الحجج المتداولة بين أوساط الليبراليين المساواتين الذين يشتركون في افتراض أن العدالة معنية بتوزيع الحقوق والموارد (باري، ٢٠١١، ص١٨٩).

٢-مبدأ الفرق أو الاختلاف:- يطبق على توزيع الدخل والثروة وعلى تصميم المنظمات الذي يستفيد من الفروق في السلطة والمسؤولية. وبينما لا توجد حاجة لجعل توزيع الدخل والثروة متساوياً، يجب أن يكون لمنفعة كل شخص، وفي

نفس الوقت، يجب أن تكون مواقع السلطة والمسؤولية متاحة للجميع. ويطبق هذا المبدأ من خلال جعل المواقع مفتوحة، ومن ثم، بالخضوع لهذا القيد، ترتب اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بحيث ينتفع كل شخص. (رولز، نظرية في العدالة، ٢٠١١، ص٩٣-٩٤).

على الرغم من رفض نوزيك وجود مبادئ للعدل التوزيعي فهو قريب من اللانمطية في التوزيع فان فرض نمط أو مبدا، يقتضي تدخلاً من الدولة في حياة الناس مما يعوق حريتهم الخاصة ولعل هذا مكمن الاشكالية في الية تصرف الدولة في حقوق الافراد. مما فضل كثيرون على عدم اقامتها، حاجج نوزيك" بأن النظريات المنمطة للعدالة التوزيعية تواجه مشكلة شائعة: إذ يبدو أنّها لا تتوافق مع منح الناس حتى أقلّ مقدار من الحرية؛ فالمشكلة هنا: أن الحرية تؤدي هنا الى اضطراب الانماط" (برينَن، ٢٠١٩، ص٦٢) فالعدالة النمطية لابد ان يكون فيها اختراق حرية الاخرين، فالعدالة هنا بالضد من المساواة، فالصراع الحاصل بين اصحاب النظرية الليبرالية المطلقة التي مثلها نوزيك واصحاب النظرية المشروطة التي مثلها رولز تكمن في هذه الخاصية. إذ يذهب نوزيك الى مطالبة النظام السياسي باحترام الحريات المدنية الاساسية، كذلك والانتفاع من ثمار عملنا كما يقتضي اقتصاد السوق، حيث تكون سياسات اعادة التوزيع، التي تفرض على الغني ضرائب بقية مساعدة الفقير خرق لحقوقنا أما رولز (اصحاب الليبرالية المشروطة) فأنهم يرفضون هذه الحجة انطلاقا من أنه لا يمكن أن نمارس حرياتنا السياسية والمدنية حقيقة من دون تلبية حاجاتنا الاجتماعية والسياسية الاساسية. لذلك فأن النظام السياسي مطالب بضمان مساوى معيشة لائق لكل شخص، على اساس أن ذلك حق له، من تربية وتعليم واستفادة من دخل وسكن، ورعاية صحية (ساندل، ٢٠٠٩، ص٣٠٠-٣٠١) فتقديم المساعدة في اعانة الفقراء والتكافل الاجتماعي هو من صلب الواجب الاخلاقي عند رولز وليس فرضاً عليه بالقوة كما يذهب الى ذلك نوزيك.

لذلك نظريته في العدالة لم تحضي قبولا واسعاً بل قد تعرضت للنقد، اذ هو عدلٌ كلُّ توزيع للموارد يكون نتيجة لتعاملات حرة بين الافراد، لاتهم التفاوتات التي يمكن أن توجد بصورة طبيعية. كيف يمكننا أن نمنع أنفسنا من محاربة التفاوتات / اللامساواة باسم حرية كل فرد. في وقت تشكل فيه بعض العوائق مساسا حقيقياً بحرية الفرد واستقلاليته؟ لذلك يمكن هذه الاشكالية التي بقت عالقة ولم تجد الحلول في أن اعطاء الموارد والحقوق لكل فرد يتعلق بوضع ثقافي مسبق اكثر مما يتعلق باختيار حر للإفراد، نموذج المجتمع العادل إذن نموذج ما زال لم يقم بعد، وهو ليس في متناول اليد في أي مكان (دورتيي، ٢٠٠٩، ص٢٠٣) فنظرية العدالة فيها الكثير من التعقيد في الجدل بين حرية الافراد وبين حقوق الاخرين، وهذا هو محور فلسفة الحقوق.

رابعاً: فلسفة الحقوق.

مسألة الحقوق من المسائل التي يصعب تحديدها بين الافراد، كلما تعقدت الحياة بتعقد العلم والنتائج التي حققها في رفاهية المجتمع، إذ تطورت داخل حقوق الملكية التي بدأت تخص وسائل الانسان البسيطة من الآلات، الى حقوق الملكية الفكرية، وحق الكلمة والراي والفكرة والاقتراح. ومن هذه التيارات التي طالبت برعاية الحقوق الا وهي الليبرتارية. التي تتصف بتشدديها على أولوية الحقوق وتأكيدها، على أن أعادة توزيع الثروة من خلال الضرائب باطلة من أساسها وأنها انتهاك للحقوق الفردية– فهي ترى أن للأفراد الحق في الاستمتاع بالخيرات التي يمتلكونها وبالخدمات التي توفرها لهم سواء ذلك من حجم الانتاجية، ام لا بمعنى اخر، لا يحق للدولة أن تتدخل في السوق حتى ولو كان ذلك من أجل تأويل معدلات الفاعلية الاقتصادية (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤١).

تفضي نظرية نوتزك في حقوق الملكية الي نتيجة مفادها أن دولة في الحجم الادنى، كما مر سابقا في دور الحماية لهذه الحقوق، لن يكون هناك داع لوجود تعليم عموميَ، ولا رعاية صحية عمومية، ولا خدمات عمومية كالنقل كالطرقات

والمساحات الخضراء. تقتضي كل هذه المؤسسات تمويلاً عمومياً وبالتالي اداء ضريبياً الزامياً يتحمله البعض من الناس رغماً عنهم، وتمثل انتهاكاً لمبدا(من كلّ وفق تفضيلاته إلى كلّ وفقاً لما له من مخصصات من البدء) (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤٢). على الرغم من ملاحظة الاخفاق على نظرية التملك، ورفض من نوزيك في هذا المبدأ كما يعده انتهاكا على حقوق الافراد وحرياتهم.

إذن ما هي المبررات التي تجعلنا أن نقبل نظرية نوزيك التي تعتبر أن حقوق الملكية الفردية تتناقض مع كل سياسة إعادة توزيع للموارد ذات منحى ليبرالي؟

يعتبر بعض النقاد أن نوتزك لا يمتلك في الواقع أي حجة وأنه يقدم لنا (ليبرتارينية فاقدة للأسس). الا ان القراءة المتأنية تكشف لنا عن وجود حجتين متمايزتين، فمثل ما هو الامر مع رولز وهما كالاتي:- (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤٣).

الحجة الاولى: ذات طبيعة حدسية وتعمل على إبراز المظاهر الايجابية في الممارسة الحرّة لحقوق الملكية .

الحجة الثانية: فهي ذات طبيعة فلسفية وتعمل على استنتاج حقوق الملكية من مسلمة أولى هي (ملكية الشخص لذاته)، وأن هذه الحجة تعمل كصدى لفكرة معاملة البشر كسواسية .

وهنا نجد رفض على ما جاء به نوتزك مع ما موجود من تأييد، يدافع بعض المؤلفين عن الليبرتارينية بالاعتماد على حجج مغايرة تماماً. فالبعض منهم يقول إن أفضل دفاع عن نظرية نوتزك في الحقوق المشروعة يكون بالاعتماد على فكرة الحرية، لا على فكرة المساواة، في حين أن البعض الاخر يلجا للدفاع عنها إلى فكرة الفائدة المتبادلة، كما تتجلى من خلال النظرية التعاقدية للاختيار العقلاني. (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤٣). وبذلك يمكن اختصارها في فكرة الحق في الحرية من جانب، ومن جانب اخر حول الفكرة التعاقدية في الفائدة المتبادلة، الا المشكلة في الطريق الثاني هو اذا الشخص لا يملك شيء لهذه العملية في التبادل .

وهذا بطبيعته ما ينعكس على التوزيع العادل بين الافراد، والتساؤل يكمن هل يختلف ما جاء به نوزيك عن سابقيه من رولز ودوركين، وهل يوفق بين حرية الافراد وما يمكن ان تحققه الدولة من مساواة ؟

من الحقوق يستمد نوزيك مفهوم الحرية حتى وان وصفت بالسلبية، فالإنسان مخير فيما يملك ولعل هذا هو " جوهر الوضعية الليبرتارية: الحرية الفردية، لا شيء سوى حرية كل فرد في أن يعيش حياته بالطريقة التي يراها ملائمة. هذه هي القيمة الوحيدة التي تهم الفيلسوف الامريكي، على الاقل عندما يتعلق الامر بتحديد البنية الاساس للمجتمع. هذه الحرية التي يعرب عنها في الاغلب في شكلها السلبي باعتبارها مبدا لعدم الاعتداء وعدم التداخل، لا تتعلق بحرية الفعل بقدر ما تتعلق بحرية الملكية" (دياني، ٢٠١٤ ، ص١٣٢) وان كان ذلك يعني بناء منظومة خاصة للممارسة الحريات،" من أجل جعل فكرة وجود مجتمع حر متسقة، فلا بد من جعل الحريات المختلفة متوافقة في ما بينها، عبر وضع حدود بمعنى تحديد مجالات يمكن داخلها ممارسة الحرية الخاصة بكل سيادة. هذا هو ما يؤسس لنظام حقوق الملكية: حق ملكية كل واحد على ذاته... حقوق الملكية على الاشياء الخارجية المكتسبة(أو التي تم انشاؤها انطلاقاً من الاشياء المكتسبة)، فيما يخص الملكية التي يتم نقلها بطريقة طوعية"(دياني، ٢٠١٤ ، ص١٣٣).

كيف يمكن النظر الى المساواة ولاسيما في الحظوظ. لذلك يرفض نوزيك ما جاء به جون رولز في مبدا الفرق او الاختلاف، إذ يرى " إنه من الممكن مثلاً أن يكون من الاحسن للناس أن يساعدوا من هم أقل حظاً منهم، غير أن ذلك يجب أن يبقى في حدود البر والاحسان، لا على أساس حق ما للغير يقع على عاتقهم، ينبغي على النظام السياسي ألا يستعمل الاكراه في إعادة توزيع الدخل والثروة، بل عليه أن يحترم حقوق الناس في استغلال مواهبهم كما يشاؤون والانتفاع

بحسب ما يقتضي اقتصاد السوق" (ساندل، ٢٠٠٩، ص٣٣٢) فان من يعطي من حقوقه ليس من باب الواجب بل من باب العطف على الاخرين. وهذا ما يذهب اليه نوزيك كما سنرى فيما بعد في مساعدة من هم أقل حظاً.

العديد من الاسئلة يمكن طرحها في فلسفة نوتزك حول الحقوق الفردية والية اكتسابها، ولاسيما في الاكتساب لأول مرة **الاكتساب البدئي** (الذي يأتي الحديث عنه في ألية الحيازة ونقل الملكية)، التساؤلات التي يمكن ان تطرح هو كيف يفضل نوزيك حقوق الانسان من اجل منفعة اكبر، أو كيف يفضل المنفعة الشخصية على المنفعة الاجتماعية؟ والتساؤل هذا هو امتداد للتوفيق بين المساواة والحرية.

تفادياً لخسائر اكبر أو على الاقل لتقليلها، كل فرد يختار أحياناً أن يعاني ألما أو تضحية ما لجلب منفعة أكبر أو لدفع ضرر أكبر وفي كل من الحالتين هنالك تكلفة يجري تكبدها من أجل الصالح الاجمالي الاسمى(Mack. 2018.p9).

يحدد نوزيك نقطة ما بأن المنظومة التي تسمح بانتهاك الحدود، مع دفعها للتعويض، هي منظومة (تجسّد استخدام الأشخاص كوسائل) لأنها تسمح بمثل هذا الاستخدام ما دام النقص بعيدا عن القيمة الصافية لمنافع الفريق المستخدم أو رخائه، وأن تقديم التعويض المستحق يتضاد بمفعوله مع الخسارة المفروضة في المنافع أو الخيار، لكنه لا يتضادَ مع الاستخدام (Mack. 2018.p16). فالنتيجة التي يمكن الوصول اليها وهي (الناس غايات وليست وسائل). إذ يتساءل نوزيك ما هو المبرر لوضع عدم انتهاك الحقوق كقيد جانبي على الافعال بدلا من إدخاله كهدف فقط لأفعال الانسان، فالقيود الجانبية على الافعال تعكس المبدأ الكانتي القائل بأن الافراد هم غاية وليس وسيلة، لا يعني فقط، أنهم لا يمكن التضحية بهم أو استخدامهم لتحقيق غايات أخرى دون موافقتهم، بل أيضا أن الفرد غير قابل لانتهاك حقوقه (نوزيك، ٢٠١٩، ص٥٢) وعلى اساس هذا المنطلق نحدد فلسفة نوزيك في عدم التعدي على الحقوق .

حاول نوزيك الحد من استخدام الاشخاص كوسائل الى اقصى درجة ممكنة، " خفض إلى أدنى حد استخدام الاشخاص كوسيلة بطرق محددة. إن اتباع هذا المفهوم ذاته يمكن أن يشتمل على استخدام شخص ما كوسيلة لأحدى الطرق المحددة. ذلك يشترك نوزيك مع (كانت) بهذه النظرة أو الطريقة، لكن بصيغة ثانية (أعمل قدر استطاعتك لتخفيض استخدام الناس كوسائل الى أدنى حد، اعمل بالطريقة التي تعامل بها البشر دائما سواء أكان ذلك بشخصك او شخص أحد آخر، أي ببساطة ليس كوسيلة دائما في الوقت نفسه كغاية). (نوزيك، ٢٠١٩، ص٥٣).

ولعل الاجابة عن انتهاك الدولة على حقوق الاخرين، تدخل من أجل الصالح الاجتماعي، أو ان هناك غايات أسمى من الانسان وعليه ان يضحى من اجل تحقيقها، لكن هل يصل مستوى التضحية بذاته، فهل توجد اهمية اهم من الانسان نفسه، وهنا ما يتداخل في جعل الانسان غاية لابد من تحقيقها وغاية اسمى تخضع لها جميع الامكانات، وقد تكون هناك قيود جانبية أهم من الحقوق... تعبر القيود الجانبية عن عدم قابلية انتهاك حقوق الاشخاص الاخرين، لكن لماذا لا يمكن للمرء أن ينتهك حقوق الاخرين من اجل الصالح الاجتماعي الأكبر؟ على مستوى الفرد –فردياً، كل منا يختار أحياناً أن يمر بألم أو يقدم تضحية ما من أجل الصالح الاكبر، أو لتفادي ضرر أكبر: فنذهب إلى طبيب الاسنان لتجنب معاناة أسوأ فيما بعد، ونقوم بعمل مزعج ما بسبب نتائجه الجيدة، وهكذا بعض الاشخاص يتبعون حمية غذائية كي يحسنوا صحتهم أو مظهرهم، بل أن بعضهم يوفرون النقود لإعالة أنفسهم عندما يكبرون في السن، وفي كل حالة، يتحمل الانسان تكلفة ما من أجل مصلحة شاملة أكبر، إذن لماذا لا نعتقد كذلك، ان بعض الاشخاص ينبغي أن يتحملوا تكاليف ينتفع بها أشخاص آخرون أكثر، من أجل الخير الاجتماعي؟ لكن ليس من كينونة اجتماعية لها مصلحة في ان تقوم بتضحية ما من أجل مصلحتها الخاصة. واستخدام احد هؤلاء الناس لمنفعة الآخرين، يفيده هو وينفع الآخرين (نوزيك، ٢٠١٩، ص٥٥). قد يكون التضحية بجزء من المجموعة للحفاظ على المجموعة كاملة.

فقد رفض نوزيك التضحية وبقي في مدار العقل، حسب نظريته عن العدالة الاجتماعية، "يقرر للوهلة الاولى أنه لا يمكن المساس ببعض الحقوق الاساسية للفرد: وهكذا لا يمكن التضحية بالحريات في سبيل الازدهار، حتى ولو كان ذلك خدمة للأكثر حرماناً وعوزاً. بهذا تكون العبودية غير قابلة للتبرير حتى وإن كانت وسيلة لضمان أكبر ما يمكن من الرفاهية للأكثر حرماناً أي العبيد أنفسهم"(دورتيي، ٢٠٠٩،ص٢٢٠). فعمل التوفيق بين السياسة والاخلاق يتخذ منحى عقلائي فـ " الاقتصاد السياسي النمطي هو المكان نفسه الذي تمارس فيه مبدئيا أخلاقية عقلانية. إنها تمارس على شكل مبدا الفاعلية: التغير الذي يحسن وضع البعض دون تعفين وضع الاخرين هو تغير عقلاني ولا يمكن إلا قبوله من الجميع. ينطبق هذا على كثير من الحالات: مثلاً ١٠٠/١٥ من البطالين أحسن من كارثة اقتصادية تجعل من الجميع بطالين. لا يمكن للنفعية في حالات كهذه إلا أن تقبل بالتضحية، ليس لأسباب دينية وإنما لعقلانية خالصة" (دورتيي، ٢٠٠٩، ص٢٢٠). ولذلك فالعدالة التوزيعية عند رولز حسب مبادئه لابد أن تعلب دوراً اقتصادياً سياسياً وهذا ما يمثل بناء المؤسسة الاقتصادية (محمد، ٢٠١٤، ص١٦١).

ان هذا التعارض يترسخ بين الحقوق والتعدي عليها لتحقيق المساواة والتوزيع العادل "للناس حقوق ولا يمكن القيام بأشياء لصالحهم كأشخاص أو كجماعات دون التعدي على تلك الحقوق. إن لهذه الحقوق قوة واتساعا يجعلاننا نتساءل حول ما يجوز للدولة ولموظفيها فعله لصالح الأفراد" (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤٢). وانه يتعين على المجتمع احترام تلك الحقوق وانه لا يمكن التضحية بالأشخاص أو استخدامهم من أجل تحقيق أغراض معينة من دون رضاهم (لطيف، ٢٠١٣، ص٤٠). وهذا ما يقدمه نوزيك ضمن حجة ملكية الذات لذاتها في رفض هذا المعادلة المنفعية التي اشترك بها مع رولز.

خامساً: نظرية الاستحقاق.

الاستحقاق هو جزء من نظرية العدالة والحقوق، وهو ما يقدمه نوزيك في الاطار العام لألية التوزيع والملكية والاستحواذ على الممتلكات من دون الاخلال بالنظام العام او الضرر بالأخرين. ما هي أذن نظرية الاستحقاق او المبدأ الذي تنطلق منه في نظرية العدالة؟

يتكون موضوع العدالة في الممتلكات من ثلاثة موضوعات أساسية أو شروط رئيسة كما مر سابقا في نظرية العدالة وهي : (نوزيك، ٢٠١٩، ص١٩٧) .

١. العدالة في الاكتساب (Justice in Acquisition): كيفية امتلاك الأفراد للموارد التي لم تكن مملوكة سابقًا.

٢. العدالة في النقل (Justice in Transfer): كيفية انتقال الملكية عبر التبادل الطوعي.

٣. تصحيح الظلم (Rectification of Injustice): كيفية معالجة الانتهاكات السابقة للمبدأين الأولين.

وهي الكسب الأصلي للمتلكات، أو الاستيلاء على أشياء غير ممتلكة، كذلك يتضمن قضايا من نوع كيف يحدث لاشياء غير ممتلكة أن يتم امتلاكها، أما الموضوع الثاني يتعلق بنقل الممتلكات من شخص الى أخر، ما هي العلمليات التي يمكن لشخص من الأشخاص أن ينقل من خلالها ممتلكات الى شخص أخر. كم يمكن لشخص من الأشخاص أن ينقل من خلالها ممتلكات إلى شخص آخر؟ كم يمكن للشخص أن يكسب ممتلكات من آخر هو يمتلكها؟ ويحدد ضمن هذا النقل أذا كان طوعاً عن طريق الهدايا والهبات أو أكراهاً بما يفرض عليه من غرامات وضرائب(نوزيك، ٢٠١٩، ص١٩٧).

ترتبط هذه النظرية مع نظريتي العدالة والحيازة، أو التملك الاول للأرض، فهذه النظرية لكي تتحقق لابد ان تحتوي على العديد من الشروط كما مر سابقا وهي كالآتي: (بريئَن، ٢٠١٩، ص٦٠-٦١) تحتوي على:

١- (مبدأ لعدالة الاستحواذ) يشرح فيها الشروط التي تمكن الناس من استملاك الموارد غير المملوكة. وعلى سبيل المثال: ربما يمكن لمن يبذلون عملاً منتجاً في اراضٍ غير مملوكة أن يستحوذوا عليها تالياً غذا تركوا للآخرين ما يكفي من الأراضي التي تضاهيها في الجودة.

في نظرية التملك ليس من الضروري حيازة الارض لكل الاشخاص فقد توجد ارض صالحة ومستثمرة بطريقة صحيحة عندما تكون بأيدي مهرة، على العكس من ان كانت الارض صالحة وغير مستثمرة بطريقة صحيحة من قبل المالك أذ ينص بند نوتزك على " أن تملك شخص لشيء ما لا يجب أن يسبب تدهوراً في وضع شخص آخر مقارنة بما كان عليه في السابق، أي عندما كانت الأرض مشاعة وتستخدم على نحو مشترك" (كيملشكا ٢٠١٠، ص١٥٩)، الا ان هذا الشرط يتغاضى عن شروط اخرى في تحقيق المنفعة، فالغاية من الملكية هي تحقيق اكبر منفعة ممكنة للأفراد بطرق مختلفة تقترحها الدولة أو الافراد الحائزين على الشيء، أو الارض وان كان ذلك من دون موافقة المالك الذي قد يرفض منفعة الجميع لحب التملك دون المنفعة العامة، ويمكن ايجاد الفرق في هذه الفرضية، " فلنفترض أن بان- خوفاً من أن تستأثر (آمي) بملكية الارض، كان قرر الاستحواذ عليها، وعرض بعد ذلك على آمي أجر للعمل في ما أصبح ملكا له، ويحصل هو بالمقابل، على كل الفوائد المتأتية عن نمو الانتاجية"(كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٥٩). هذه الحالة الافتراضية تلبي مقياس نوتزك. اذ لا يهم من يتملك الموارد ولا من يحصل منها على فوائد، ما دام من لا يستفيد لا يتضرر، وهذا ما يتضح في معنى الحيازة.

- الحيازة عندما أحوز شيء ما، فأنا مرتبط بذلك الشيء

ومستقل عنه في ذلك الوقت.

تشكل هذه الثنائية في العلاقة بالحيازة أنها تتقلص أو تزول لسببين مختلفين: "ما لأنني أفقد تدريجياً حيازة شيء ما، لا لأنه مستقل عن شخصي فقط، بل أيضاً كلما تقلصت المسافة بيني وبينه واتجهت نحو التلاشي، أو لأنني أفقد تدريجياً رغبة أو تطلعا ما كلما ضعف تعلقي به أو أفلت من قبضتي، لكن حيازته له، ابتداء من حد معين أيضا، تزول تدريجياً عندما يزداد تعلقي به والتصاقه بي. وكلما صارت الرغبة أو التطلع، بصورة متزايدة ... كلما قلت حيازتي للشيء زادت حيازته لي" (ساندل، ٢٠٠٩، ص١١٤) كأن العلاقة مطردة كلما تفرغ الشخص من تملك الاشياء او حيازته اصبح ملكا لها.

ارتبط نوزيك بجون رولز في العدالة ودفاعهما الذي كان بالضد من المنفعية، وان الاخير متأثراً بأخلاقيات الواجب عند كانت فما يقبل سياسياً قد يرفض اخلاقياً وهذا محل الجدل حول الية التملك، او الحيازة التي قالا بها الاثنان على الرغم من الاختلاف بينهما، الا ان الاتفاق قد يطرأ اكثر في هذه القضية وهل حيازة الشيء اعلان شرعيته كما سنرى، وهل عمل الحيازة يشكل استحقاقاً كما جاء في نظرية الاستحقاق.

ينطلق رولز في اعتراضه على مبدأي الحرية والمساواة الحرة من اعتقاده أنهما يفرضان- ظلما، باستفادة الأشخاص (أو حرمانهم) بحكم حيازات طبيعية وأخرى اجتماعية هي ليست لهم بأتم معنى الكلمة، على الأقل ليس بالمعنى القوي والتكويني للحيازة، فمن الواضح أن مختلف الحيازات الطبيعة التّي أولد بها قد يقال عنها إنها لي، بالمعنى الضعيف والعارض، أي أنها موجودة في شخصي عرضا، بيد أن الحيازة بهذا المعنى لا تدل على أن لي حقوقا خاصة تخولني

إياها هذه الحيازات أو ادعاءات في الاستحواذ على الثمار الناجمة عن استغلالها. وبهذا المعنى الضعيف للحيازة لا أكون أنا الحائز الحقيقي، وإنما أكون مجرد مؤتمن على طائفة من الحيازات والخصائص الموضوعة هنا. إن عدم الإقرار بالطابع الاعتباطي للحظ يؤدي بمبدأي الحرية الطبيعية والمساواة الحرة إلى الخطأ عندما يقضيان باعتبار هذه الحيازات حيازاتي أنا بالمعنى القوي والتكويني ليكون توزيع الأنصبة على هذا الأساس (لطيف، ٢٠١٣، ص٥٨-٥٩).

٢- يجدر بالنظرية أن تحتوي على مبدأ (لعدالة لنقل الملكية) وهو يشرح كيف يمكن للناس أن يتصرفوا على النحو السليم في نقل ممتلكاتهم للآخرين. وهو ما يتجسد في:

- **مبدا نقل الملكية**

إننا اذا اكتسبنا شيئاً ما على نحو مشروع، يكون لنا عندها حق مطلق في امتلاكه، فنستطيع أن نستمتع به، كما يحلو لنا، وحتى لو ترتب عن تلك العملية توزيع لا متكافئ بالغ الحيف من حيث الدخل والحظوظ. وباعتبار أن البشر قد ولدوا مزودين بقدرات طبيعية متفاوتة، ستجازي قوانين السوق البعض كما ينبغي، الملكية المشروعة وفق صياغة نوزيك لها فهي تدخل ضمن سائر النظريات الليبرتارينية، إذ تتمثل الاطروحة الرئيسية في التالي: إن قبلنا بالرأي القائل إن لكل شخص حقاً مشروعاً من الاشياء التي هي في حوزته – (ممتلكاته) سيكون التوزيع العادل عندها ذلك الذي ينتج عن التبادل الحر بين الأفراد. فكل توزيع يتأتى عن وضع عادل، من خلال حرّ للممتلكات يكون عادلا، وتخالف الدولة مقتضى العدالة عندما تفرض ضرائب على المبادلات، رغن أنف المستفيدين من التبادل الحر للسلع والمنتجات، وسيظل ذلك مخالفاً للعدالة حتى وإن استخدمت أموال تلك الضرائب في تعويض للأشخاص المبتلين بعاهات طبيعية، لا حول لهم ولا قوة، عما يعانونه. الا أن نوزيك يقّر باقتطاع واحد مشروع الا هو ذلك الذي يوفر موارد لتمويل المؤسسات الضرورية لحماية نظام التبادل الحر، كأجهزة الأمن والقضاء التي تسهر على حماية حريّة التبادل بين الافراد. (كيملشكا، ٢٠١٠، ص١٤١).

ما يهمنا هنا هو امكان الحصول على الملكية او العايدية للحقوق فـ القول :" بأن الحق قابل للنقل، يعني إمكان تحويل عائديته للآخرين، أي: أن يفقد زيد هذا الحق ليكتسبه عمرو. ومن الحقوق ما هو قابل للنقل، كحق ملكيتي لسيارتي، ومنها ما ليس كذلك، كأن ارغب في بيع نفسي عبداً لمن يدفع لأسرتي مئة مليون دولار، فمعظم الناس يعتقدون بأنني لا أمتلك حقّ بيع هذا الحق" (بريئَن، ٢٠١٩، ص٣١).فألانسان ليس كل ما يملكه بامكانه استعماله مثل التعدي على الاخرين أو العبث بحقوقه وحياته– فالقول بأن الحق قابل للمصادرة يعني أن الناس إذا تصرفوا على نحو معين فقد يفقدون هذا الحق؛ وعلى سبيل المثال: إذا تركت دراجتي في البرّية لعشرين عاماً دون أن يلمسها البتة، فقد أخسر حقوق ملكيتي لها، وتعود ملكيتها للعموم، وممكن لمن يجدها أن يدعي بملكيته لها؛ أو لنفترض بأنني أذهب الى حديقة عامة وأبدا بأطلاق الرصاص على بعض الاطفال، ففي هذه الحالة يكون للناس حرية قتلي لمنعي من إطلاق الرصاص، وبذلك أكون قد تخليت، ولو موقتاً على الاقل، عن حقي بالحياة"(بريئَن، ٢٠١٩، ص٣١، ص٣٢).

٣- يجدر بالنظرية أن تحتوي على مبدأ(لعدالة التقويم) وهو يشرح ما يجب فعله عند انتهاك المبدأين السابقين.

يعمل هذا المبدأ على تصحيح الظلم في الممتلكات، وإذا كان ظلم ماضٍ قد شكل ممتلكات حالية بطرق مختلفة، بعضها محدد الهوية وبعضها لا، ما الذي يجب فعله لتصحيح تلك المظالم؟ ماذا يمكن لضحايا الظلم أن يفعلوا بصورة مسموح بها كي يصححوا المظالم الواقعة عليهم ، حتى لو كانت تلك المظالم من أشخاص بوساطة حكوماتهم، يتساءل نوزيك ما هو الطريق الامثل لمعالجة هذه المظالم ، حتى وأن استقرى تاريخ المعالجات كما يذهب الى ذلك في العدالة التاريخية من استعمال المعلومات التاريخية المتعلقة بأوضاع ومظالم سابقة وقعت فيها وكذلك المعلومات المتعلقة بالمسار افعلي للأحداث التي نشأت عن هذه المظالم حتى الوقت الحاضر والتي توصلنا الى وصف توصيفات للممتلكات في

المجتمع هنا يفترض أن مبدا التصحيح يستخدم تقديراته الافضل للمعلومات الاحتمالية المتعلقة بما حدث(نوزيك، ٢٠١٩، ص٢٠٠). نستنتج من هذا المبدا أن ممتلكات شخص صحيحة اذا كان ضمن الشرطيين الاولين بما يتضمن الكسب والنقل أو طبقاً لمبدا التصحيح ودفع التعويضات .

سادساً: رفض نوزيك للمنفعية.

يشترك نوزيك مع جون رولز في رفض المنفعة، فالنفعية هي "المذهب الاخلاقي الذي يتضمنه الاقتصاد السياسي الحديث. أنه يبرر حرمان بعض أفراد المجتمع من جزء من رفاهيتهم، ومن حريتهم ومن أمنهم شرط أن يكون ذلك من أجل خير الجميع" (دورتيي، ٢٠٠٩، ص٢١٩–٢٢٠).لا يمكن النظر الى النشاطات المختلفة التي يقوم بها الانسان بعين المنفعة، أو العمل على تحقيق المكاسب من جراء كل الاعمال التي يقوم بها الافراد، حتى وان كانت تسبب لنا السعادة أو الرفاهية.

هل تقترن السعادة أو الرفاهية مع المنفعة؟ عادة ما يحمل النفعيون عبارة منفعة على السعادة، وهنا السعادة تساوي المنفعة؟ وهذا ما يحملنا الى فهم المعادلة في أن السعادة هل هي المنفعة كما اطلق عليها النفعيون؟

أن معاملة الافراد في المعيار نفسه بإمكانه أن يخلق حالة من التوازن أو المساوة في تحقيق المنفعة العامة، وهذا ما أنطلق منه أغلب الفلاسفة النفعيون في التجذير للقاعدة الرئيسة للمسيح ومنهم جون ستورات مل" افعل ما يريد الاخرون بك، وأحب كل أنسان كما تحب نفسك، ذلك هو الكمال الذي تنشده الاخلاق المنفعية"(كيملشكا، ٢٠١٠، ص٥٨)؛ لذلك تمثل هذه القاعدة الاعتبار والاحترام على مستوى واحد. على ان صياغة أخرى للمنفعة بصفتها العمل الاساس في الاحترام أو التبادل مما يدل على قوتها أكثر من القيمة المناطة بها، أو الفضيلة التي تحملها فيكون التعامل على اساس المنافع فقط أذ هذه النظرة حسب رولز نظرة غائية لأنها تحدد "الفعل الاخلاقي المستقيم كفعل ينشد تأويج الخير، وليس كفعل يحرص على تحقيق المساواة في الاعتبار بين الناس" (كيملشكا، ٢٠١٠، ص٥٨) .

اذا تجاوزت النفعية هدف الفلاسفة الليبراليين، ولا سيما فيما يخص نظرية العدالة الاجتماعية لرولز "وجهت الليبرتارية أهم الانتقادات الى نظرية العدالة الليبرالية الرولزية والتي يمكن بلورتها في اعتراضين أساسيين: الاول هو أن نظريته للعدالة تُضفي الشرعية على التداخل المستمر للدولة مع المعاملات الطوعية للأفراد، والثاني هو أنها تعتبر المواهب والقدرات الفردية منحة جماعية، وهذا ما يختلف فيه نوزيك مع جون رولز هو نظريته للعدالة الاجتماعية". (دياني،٢٠١٤، ص١٢٤). فالنظرية تزاوج بين النفعية والمساواة. التفاوتات غير مقبولة في هذه النظرية الا اذا زادت من راحة ورفاهية الجميع، فالعدالة بالنسبة لتصورات ليبرالية أخرى حسب رولز(ويقصد التيارات الراديكالية من التحرريين والماركسيين والجماعاتيين) أنها تتجاوز مبدا تساوي الحظوظ ولا تدع أي مكان للأنانية. العدالة الاجتماعية حسبه تستند إلى مزايا الشفافية والامانة. (دورتيي، ٢٠٠٩ص، ص٢٠١) على أن هذه التيارات لا تراعي المساواة بين الافراد، مما شكل فجوة في التوفيق بين الحرية والعدالة، فكما أهمل رولز أو لم يكن واعي الى التفاوت الكبير بين الطبقات والاعراق والاجناس واللامساواة العقارية، فهذه التيارات لم تراعي بقدر كاف الحلول الليبرالية لمشكلة المساواة. التحرريون مصنفون عموما الى اليمين لانهم يضعون صيغة السوق والملكية الخاصة فوق كل شيء. فبالنسبة لـ نوزيك مثلا هو عدلٌ كلُّ توزيع للموارد يكون نتيجة لتعاملات حُرَّة بين الأفراد، لا تهم التفاوتات التي يمكن أن توجد بصورة طبيعية. إذ اتهم بهذه الحالة علة عدم القدرة على حل التناقض في هو كيف يمكننا أن نمنع أنفسنا من محاربة التفاوتات / اللامساواة باسم حرية كل فرد، في وقت تُشكل فيه بعض العوائق مساسا حقيقياً بحرية الفرد واستقلاليته. (دورتيي، ٢٠٠٩، ص٢٠٢).

فقد نُقد نوزيك كثيرا في عدم التوفيق بين الحرية والمساواة، أو أنه كان قريباً من الحرية على اساس العامل الانساني. إذ يحاجج نوزيك بأنه لا يمكن لأي نظرية للعدالة أن تمنح الحقوق موقعاً مركزياً، وهذا ما يربط بالمنفعة او المنفعية سواء للفرد كما سنلاحظ او للمجموع (الخير الاجتماعي) فأن – نفعية الحقوق وهي نظرية تعتنق مبدا مفاده أن على المرء أن يفعل كل ما من شانه تقليص انتهاك الحقوق أو خفضها للحد الادنى، فهذه النظرية تفشل في التعامل مع الحقوق بجدية، لأنها ستسمح بالكثر من الانتهاكات الخطيرة للحقوق، انطلاقاً من أن السماح بها سيؤدي إلى انخفاض الاجمالي الصافي لانتهاكات الحقوق ويمكن اخذ مثالا على ذلك ما تفعله الولايات المتحدة الامريكية، بأن تتجسس على المواطن الامريكي، لكنها تدعي بأنها تهدف من وراء ذلك إلى منع الاخرين من تعريض المواطن لانتهاك أشد، وهنا يجيب نوزيك على هذه القضية في أن الحكومة الامريكية تهتم بالحقوق ولكن ليس على النحو الصائب (برينَن، ٢٠١٩، ص٢٩). فأن" كل شخص لديه حرمة قائمة على العدالة لا يمكن انتهاكها، ولو باسم رفاه المجتمع ككل. لهذا السبب، فإن الدالة تحظر إمكان أن يُبرر فقدان حرية البعض باكتساب الآخرين منفعة اكبر" (دياني، ٢٠١٤، ص١٣٤) لذلك يرفض نوزيك التضحية مهما كانت المنفعة كبيرة للأخرين فلا شيء يضاهي او يعوض فقدان النفس.

من وجهة نظر ليبرتارية، استخدام الفرد الموهوب، أو استخدام مواهبه من أجل المصلحة العامة، أو من أجل مصلحة الفئات الاكثر عوزا في المجتمع، واعتبار المواهب هبة جماعية، هي إذاً أمور غير مشروعة تقيم سداً منيعاً حول حرمة الاشخاص، وهذا ما يبدو أنه يتوافق تماماً مع الانتقاد الرولزي للمذهب المنفعي. (دياني، ٢٠١٤، ص١٣٤).

بيد أن رولز ونوتزك يفترقان عند نقطة هامة وهي معرفة أي الحقوق ينبغي إعطاؤها الأولوية كي يعامل الأشخاص كغايات في ذواتهم. وبمعنى أدق يمكننا أن نقول إنّه بالنسبة لرولز أحد أهم الحقوق الأساسية هو الحقّ في التمتع بنسبة من موارد المجتمع، في حين يرى نوتزك أن الحق الأساسي والأولي هو حق الشخص في امتلاك ذاته، وهو الخلاف الجوهري بين الليبرالية التي يدافع عنها رولز والليبرتارينية التي يقول بها نوتزك. وأن أهم صوره فيها ينطلق رولز من ثلاثة مبادئ ممكنة يتم من خلالها ضبط توزيع المنافع والخيرات الاجتماعية والاقتصادية أو تقدير قيمتها وهذه المبادئ هي:

١– الحرية الطبيعية

٢– المساواة الليبرالية

٣– المساواة الديمقراطي (لطيف، ٢٠١٣، ص٤٢).

يبدوا ان الطريقة الوحيدة للهروب من الصعوبات التي اثارها نوزيك إذا كان يجب ان يتجنب مبدا الفارق– مبدا الاختلاف – استخدام بعض الاشخاص كوسائل لغايات أشخاص آخرين، فإن ذلك لن يكون ممكناً إلا في ظروف تكون فيها ذات الامتلاك هي (نحن) وليس (انا) (دياني، ٢٠١٤، ص١٣٤) ومن هنا تتحول الفردانية او التراجع عنها مما يفتح المجال أمام مقاربة مجتمعاتية اجتماعية.

فالمنفعة قد يخطئ الفرد في تحقيقها على حساب الاخرين لذلك يختلف هذا المعنى عن المعنى المقترن بالسعادة، الا وهو اقتراب المنفعة مع الحقوق " أن الاعتقاد بأن للناس حقوقاً، أو الاستنتاج بأن النفعية مخطئة، لا يتماثل مع القول بعدم أهمية العواقب، بل على العكس من ذلك... بأن منع الافراد والحكومة من انتهاك الحقوق، ووضع القيود على سعيهم للمنفعة، هو نفسه ما يميل الى تحقيق الحد الاقصى للمنفعة؛ أي منع الناس من محاولة القيام بأي فعل ممكن لتحقيق الحدّ الاقصى لازدهارهم هو نفسه ما يمكن أن يساعد في تحقيق الحد الاقصى لازدهار الجميع" (برينَن، ٢٠١٩،ص٣٠).

على ان نوزيك يركز على تحقيق منفعة الفرد بمعزل عن تحقيق منفعة الافراد أو المنفعة العامة، ومن دون جعل الافراد وسائل لغايات الاخرين.

على أن التساؤل قائم في المقارنة بين المنفعة والسعادة، بعد محاولة تخطي جدل الحرية والمساواة، اذ يمكن ان نختصر راي نوزيك في رفضه السعادة التي تأتي عن طريقة المتعة أو الرفاهية، إذ صاغ اعتراضاً اكثر قوة وحجةً على التصور المتعوي للرفاه الذي هو "إذ يطلب منا أن نتخيل وضعاً يقوم به مختصون في الطب العصبي، يشدنا الى جهاز يحقننا بمخدرات تحدث فينا حالات ذهنية تمدنا بأعظم متعة يمكننا تصورها. وإن كان الخير الاسمى، عندنا، هو المتعة ستكون مستعدين كلنا عندها لان نصبح رهائن مدى ما حيينا لذلك الجهاز، وفي حالة من التخدير المتواصل لا نحس فيها في شيء آخر غير السعادة " (كيملشكا، ٢٠١٠، ص٣٣). فهذا اذن ما هو الا تصور وهمي لمعنى السعادة، يفتقد لكل قيمة حقيقية مجرد ان نترك الجهاز يشعر الفرد السعيد بحالة من التوتر الشديد وبذلك يرفض نوزيك اقتران المتعة او السعادة مع المنفعة. لماذا لا نستعيض عن السعادة بـ المعنوية في النظرية المنفعية، ونسعى إلى الحد الأقصى من النتيجة الإجمالية لـ"المعنوية "للأشخاص في العالم؛ وهو أمر مفاجئ، لأن القارئ قد يتوقع أن يقول نوزيك، بالتوافق مع حجته بانفصال الأشخاص، بأن المقصود من أن(غاية كلّ فرد هو امتلاكه لحياة معنوية) ليس المنفعية المتحقّقة من حيوات معنوية، بل المقصود هو القيود الجانبية التي تحول دون التدخّل بمسعى كلّ فرد لحياة معنوية خاصّة به.

سابعاً: نقد فلسفة نوزيك

إلا أن النقد الى هذا الشكل من الدول يكمن في آلية الوصول الى السلطة، وهذا ما يعتمد على نشوء الدولة " بأن شرعية أي دولة كحد أدنى إنما تعتمد على نشوئها من نشاطات مباحة تحترم الحقوق، ويبدو أنّ ثمة مشكلة في ذلك. فلنتخيل دولة حد أدنى اخرج للوجود عندما يضع بعض المعتدين يدهم على جهاز إجباري قوي بني على سنين طوال من القتل والنهب، ثم يتحولون فوراً الى ليبرتاريين من ذوي الضمائر النقية، ويبذلون الجهد للإسراع ما أمكن في إعادة توجيه القوة الاجبارية التي في أيديهم، فيبعدونها عن التعدي على الحياة والحرية والملكية، ويوظفونها لتعطيل النشاطات المنتهكة للحقوق منتهجين أساليب غير انتهاكيه. إن دولة الحدّ الادنى هذه يبدو أننا نحكم عقلياً على شرعيتها من خلال الاعتماد، في الأساس على الاقل، على كيفية إدارتها لنفسها، وليس على امكانية السماح بالأفعال التي تؤديها"(Mack،p28،2018).

ما يمكن أن ننقد به نوزيك موقفه المتطرف من الضرائب التي تفرض على الافراد بالقوة " إذ ليس من المعقول في دولة الحد الادنى ذات النسق الليبرالي الرأسمالي امتناع الأفراد عن دفع الضرائب والتي تمثل واجب وعرفان من الأفراد تجاه الدولة التي لو لا وجودها ما كانت لملكيتهم الخاصة ان تحفظ وتصان، كما ان حجته في الحفاظ على (الاستقلال الذاتي للفرد) داحضة، لان الفرد لا يستطيع العيش وحيدا فهو اجتماعي بالفطرة، وكما له ذات منفردة مستقلة، فهذه الذات لا تستطيع أثبات استقلاليتها الا من طريق العيش في وسط اجتماعي، وما الضرائب سوى وسيلة لتحقيق هذه الذات، وعليه يعد تطرف وتحيز نوزيك لمبدأ الاستقلال الذاتي ورفضه لفرض الضرائب ليس له مسوغ " (الوهاب، ٢٠٢٢، ص٣٧٥).

الخاتمة والنتائج.

من القضايا المهمة والمعقدة في الفلسفة السياسية المعاصرة في الوجه العام، والامريكية في الوجهة الخاص، هو العمل على تحقيق العدالة في التوازن مع الحريات وحفظها وعدم التعدي عليها باي صورة كانت، وهذا واجب النظام السياسي، الا ان ذلك لا يتحقق الا في فرض الضرائب على الاغنياء، واعطاءها للفقراء، او على الاقل المساواة في فرص العمل والحظوظ والعيش الامن الذي يوفر متطلبات الحياة الكريمة. وذلك مما يعقد القضية بالنسبة للأغنياء الذين يزدادون غنى على حساب الفقراء، وهذا اللحظة المفصلية في اختلاف اصحاب الليبرالية المطلقة، مثلما هو عند (نوزيك) الذين يذهبون الى الحفاظ على الحرية والتصرف بالممتلكات بما ينميها، حتى وأن كان ذلك على حساب الفقراء، مادام انها مشروعة، ولم تأتي بالغش والسرقة، فهو يركز على الاكتساب الاولي او البدئي. بينما اصحاب الليبرالية المشروطة، كما هو جون رولز يذهبون الى ان ما يقوم به النظام السياسي هو في صلب واجب الدولة في حفظ حق الفقراء، وهو بالتالي واجب اخلاقي على الاغنياء، فالفرض هنا اخلاقياً وليس سياسياً شريطة الابتعاد عن التوزيع الثاني، اي ما اكتسبه الفقراء في الحالة الاولى لا ينفق مرة اخرى لصالح الاغنياء كما هو الانفاق على تذاكر اللاعبين المحترفين التي ترجع لهم الاموال بعد فرضها بالضرائب.

لا يمكن التضحية بالحقوق من أجل الصالح العام، أو تحقيق أكبر منفعة لأكثر عدد من الافراد ولعل هذا محل الجدل مع ما جاء به نوزيك مع الفلاسفة السابقين امثال جون رولز، مما نعت بانه من اصحاب الانانية المتطرفة، فهو متشدد جداً ازاء الحفاظ على الحقوق، ولا يمكن التفريط بها فالضرائب أو اموال التكافل الاجتماعي تعد بنظره خرقاً، تقوم به الدولة بالضد من اصحاب الثروة، ما دام جمع تلك الاموال بالطرق المشروعة، لذلك فهو مع الحفاظ على ممتلكات الافراد بدلاً من خرقها.

وعلى ضوء ذلك في مسألة العدالة يرفض نوزيك العدالة التوزيعية أو المساواة بين الافراد الا على معيار ما يؤهل الافراد من حيث المواهب التي يتمايزون بها، والانجازات التي يقدمها كل واحد منهم لذلك يكون الاستحقاق على اساس الاجتهاد والانجاز وليس الاحتياج.

نجد تغير وظيفة الدولة من صفتها السيادية المهيمنة على كل مفاصل الحياة الى حماية الحقوق من الغش والاحتيال وهو في الحد الادنى من انواع الدول كما وصفها بالدولة الادنى، وهنا تخرج الدولة عن المعنى المتعارف عليه الى شركة استثمارية تقدم الخدمات ليس ألا، وهذا تحول لوجود الدولة ممن يرفضون وجودها على انها حامية للنظام وانها أفضل من الفوضى الى مخترقة له دولة نظامها استبدادي قمعي الى دولة هما الاساس تقديم الخدمات.

النتائج :

١- أهمية الدولة والنظام السياسي في الحفاظ على حقوق الافراد، تعد القضية الاساس في وجود الدولة من عدمه كما هو في حالة الفوضى .
٢- جاهد نوزيك على تطبيق مبدأ العدالة على حساب الشراكات بين الافراد ولا يمكن التضحية من أجل الاخرين الا طوعاً من ذواتهم وليس فرضاً من الاخرين أو الدولة.
٣- تطبيق المساواة بكل انواعها ليس فقط بالأموال بل المساواة في الفرص والحظوظ اذا كانت الكفاءات متقاربة، مما يحجم التفاوت.

٤- ما جاء به نوزيك في نظرية الاستحقاق يبدا من الحيازة الاولى للممتلكات و نقل الملكية وحق التخويل، وهذا ما يميز نوزيك عن ما جاء له رولز في مبادى العدالة.

٥- تحول الدولة من وصفها دولة سيادية الى دولة خدمية تقدم الخدمات (شركة استثمارية).

المصادر:

١- بريان باري. (٢٠١١). *الثقافة والمساواة- نقد مساواتي للتعددية الثقافية* (المجلد الاولى). (كمال المصري، المترجمون) الكويت: عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

٢- جان فرانسوا دورتيي. (٢٠٠٩). *فلسفات عصرنا- تياراتها، مذاهبها، أعلامها، وقضاياها* (المجلد الاولى). (إبراهيم صحراوي، المترجمون) الجزائر: منشورات الاختلاف- الدار العربية للعلوم ناشرون- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

٣- جون رولز. (٢٠٠٩). *العدالة كإنصاف- إعادة صياغة* (المجلد الاولى). (د. حيدر حاج اسماعيل. مراجعة: ربيع شلهوب، المترجمون) بيروت، لبنان: مركز دراسات الوجدة العربية . المنظمة العربية للترجمة.

٤- جون رولز. (٢٠١١). *نظرية في العدالة* (المجلد الاولى). (د. ليلى الطويل، المترجمون) دمشق. سوريا: وزارة الثقافة- الهيئة العامة السورية للكتاب.

٥- جيسون بريئَن. (٢٠١٩). *مقدمة في الفلسفة السياسية* (المجلد الاولى). (علي الحارس. مراجعة : حسن ناظم، المترجمون) الرباط، المغرب: مركز الرافدين للحوار – بالتعاون مع المركز العلمي العربي للدراسات والابحاث الانسانية في المغرب.

٦- روبرت نوزيك. (٢٠١٩). *الفوضى، الدولة، اليوتوبيا* (المجلد الاولى). (عبد الكريم تاصيف، المترجمون) سوريا: دار الفرقد .

٧- كولين وارد. (٢٠١٤). *اللاسلطوية* (المجلد الاولى). (مراجعة: محمد فنحي خضر مروة عبد السلام، المترجمون) القاهرة، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٨- م.د أحمد عبد الكريم عبد الوهاب. (١ ٦، ٢٠٢٢). الفكر السياسي عند روبرت نووزيك. *مجلة العلوم السياسية*، العدد ٦٣ https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.

٩- مايكل ج. ساندل. (٢٠٠٩). *الليبرالية وحدود العدالة* (المجلد الاولى). (مراجعة : الزبير العروس. عبد الرحمن بوقاف محمد هناد، المترجمون) بيروت – لبنان: المنظمة العربية للترجمة- مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠- مراد دياني. (٢٠١٤). *حرية- مساواة- اندماج اجتماعي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١١- نوفل الحاج لطيف. (٢٠١٣). النظرية الليبرالية ومسألة المساواة جون رولز وروبارت نوتزك ضدّ المنفعية. *المجلد الثاني ، العدد الرابع* .

١٢- هاشمي، محمد. (٢٠١٤). *نظرية العدالة عند جون رولز (نحو تعاقد اجتماعي مغاير)* (المجلد الاولى). المغرب:

١٣- وِيل كيملشكا. (٢٠١٠). *مدخل الى الفلسفة السياسية المعاصرة* (المجلد الاولى). (مراجعة صالح مصباح- النص العربي : الهادي بوحوش- ليلى درغوث- حسين السوداني منير الكشو، المترجمون) تونس: دار سيناترا- المركو الوطني للترجمة.

1- Mack, Eric, "Robert Nozick's Political Philosophy", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Summer 2018 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL =

نقلاً عن موسوعة ستانفورد للفلسفة – الفلسفة السياسية عند روبرت نوزيك ترجمة: علي الحارس.